

بيان شفهي مشترك من قبل منظمة رعاية الأطفال ومنظمة العمل ضد الجوع مركز بديل الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة كير الدولية ومنظمة التعاون الدولي والمجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة الدفاع عن الأطفال الدولية ومنظمة مجتمعات عالمية ومنظمة ميرسي كور ومنظمة مواطنة ومنظمة أكسفام ومنظمة سيفر وورلد ومنظمة سواسية ومنظمة تير فند ومنظمة ZOA

اليمن

السيد الرئيس

ألقى هذا البيان نيابة عن منظمة رعاية الأطفال ومنظمة العمل ضد الجوع وبديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة كير الدولية ومنظمة التعاون الدولي والمجلس الدنماركي للاجئين ومنظمة الدفاع عن الأطفال الدولية ومنظمة مجتمعات عالمية ومنظمة ميرسي كور ومنظمة مواطنة ومنظمة أكسفام ومنظمة سيفر وورلد ومنظمة سواسية ومنظمة تير فند ومنظمة ZOA وهي منظمات حقوق إنسان وإغاثة ومجتمع مدني وطنية وإقليمية ودولية تقدم المساعدات الإنسانية وتدعم الأطفال والأسر المستضعفة في اليمن.

نحن نشعر بالقلق حيال الوضع المتدهور بإستمرار في اليمن كما وضع المفوض السامي في إفادته المنطوقة حول تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 16/33 أكتوبر 2016.¹

تعصف أزمة حماية إنسانية واقتصادية باليمن، وأجبت كل أزمة منها الأخرى – حيث يعاني الشعب اليمني – وبالأخص الأطفال والنساء والفئات المستضعفة – من هذه الأزمات، وتتضائل فرصهم في البقاء على قيد الحياة يوماً بعد يوم.

تشير تقديرات خطة الإستجابة الإنسانية التي أطلقت الشهر الماضي إلى أن 18.8 مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية بينهم 10 مليون طفل. هناك 7.3 مليون شخص لا يعرفون من أين يحصلون على وجبتهم المقبلة، و3.3 مليون شخص - بينهم 2.1 مليون طفل - يعانون من سوء التغذية. وإذا لم يتم إتخاذ أي إجراء فوري، فستكون هنالك مجاعة في عام 2017.

ظهرت في عام 2016 مخاطر جديدة تهدد حياة الأطفال والأشخاص المستضعفين مثل مرض الكوليرا والحصبة بسبب انهيار النظام الصحي ونظام المياه والصرف الصحي، كما تم إضعاف السكان بشكل متزايد نتيجة النزوح القسري وسوء التغذية. إن أكثر من نصف المرافق الصحية في اليمن إما متوقفة أو تعمل بشكل جزئي، كما زادت معدلات وفيات الأطفال بنسبة 20% تقريباً، حيث يموت طفل واحد كل 10 دقائق لأسباب يمكن الوقاية منها، ويجب معالجة ذلك بشكل عاجل.

كما أننا قلقون للغاية تجاه الهجمات المستمرة على المدنيين – بما في ذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات – وانتهاكات حقوق الإنسان. ندعو جميع الأطراف المشاركة في النزاع لاحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي والتعاون الكامل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في التحقيق في انتهاكات القانون الدولي.

وعلى ضوء التقدم المحدود الذي أحرزته التحقيقات إلى اليوم، يجب على الأمم المتحدة العمل على إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة وتعزيز جهود مفوضية حقوق الإنسان وضمان المسائلة حول أية انتهاكات ضد المدنيين بما فيها الانتهاكات ضد الأطفال.

في الختام، ندعو كل الدول الأعضاء لممارسة الضغوط على كافة أطراف الصراع لإيجاد حل سلمي سياسي للصراع الحالي يشمل النساء والأقليات، وتسريع الإستجابة وتمويل خطة الإستجابة الإنسانية لعام 2017 بشكل كامل لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

شكراً لكم

¹ قرار مجلس حقوق الإنسان 16/22 لشهر أكتوبر 2016 – "المساعدة التقنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان":

http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/33/16

